

## الموازنة وخطّة الكهرباء تسابقان "الأزمة الوشيكّة"

قد يكون الطابع الأبرز الذي واكب انطلاق العمل الحكومي أمس مع معاودة رئيس الوزراء سعد الحريري نشاطه، تمثل في سباق جدي وحقيقي نادراً ما ظهر مثله سابقاً بين الاتجاهات العاجلة لبيت مواقف الحكومة وخطتها الحاسمة من ملفات حيوية وتسارع المؤشرات الخطرة لأزمة اقتصادية ومالية واجتماعية تقترب منها البلاد. ولم يكن أدل على هذا السباق من تزامن عدد من العوامل والمؤشرات المتعاقبة ومن أبرزها استمرار صدور تحذيرات خارجية لدول أو منظمات مالية أو هيئات اقتصادية غربية معنية بمقررات مؤتمر "سيدر"، وكان آخر الاصوات المحذرة من "أزمة وشيكّة" في لبنان أمس البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية بعد التحذيرات المماثلة التي اطلقها البنك الدولي. ولكن سجلت على الضفة الحكومية معالم استنفار استثنائي بدأ مع انجاز وزير المال علي حسن خليل التعديلات "القيصرية" الموجهة على مشروع الموازنة ايذاناً بدفعها قريباً الى جدول أعمال مجلس الوزراء، فيما شكل اجتماع اللجنة الوزارية المكلفة درس خطة الكهرباء أمس برئاسة الرئيس الحريري الخطوة ما قبل الأخيرة لبيت اللجنة الخطة في اجتماع آخر اليوم وتحال النتائج بعدها على جلسة مجلس الوزراء الخميس لاتخاذ الموقف الحاسم. وحرص وزير الاعلام جمال الجراح بعد اجتماع اللجنة الوزارية في السرايا على أن يطمئن الى "أن الأجواء إيجابية جداً جداً في هذه الجلسة وحصل تقدم كبير جداً في الاتفاق المبدئي على بعض النقاط الأساسية في الخطة وفي سياسة الكهرباء". وقال ان جلسة ستعقد اليوم بين الرابعة والسادسة عصراً لاستكمال هذه النقاط، بالإيجابية والروحية نفسها التي سادت اجتماع أمس. وأوضح انه "بات هناك توافق تقريباً على نقاط الارتكاز الأساسية للخطة، وقد حصلت مقاربات إيجابية، وغداً (اليوم) سنحسمها بشكل نهائي، وبالتالي نذهب إلى مجلس الوزراء الخميس المقبل بموافقة على البنود الأساسية والمهمة في خطة الكهرباء". وعن موضوع المناقصات قال: "هناك رأيان، سنبحث في ما هو الأنسب بينهما، بمعنى من يعطينا مناقصة في وقت أسرع مع الآخر، وما هي الضوابط في كلتا الحالتين". كما أشار الى ان "القوات اللبنانية" قدمت ورقتها الى اللجنة وسيتخذ الموقف منها اليوم. وأفادت مصادر متتابعة ان "وزراء القوات" كانوا أول من أثاروا ملف استملاكات سلعتا لاقامة معمل للكهرباء وان وزيرة الطاقة ندى البستاني تراجعت عن هذه الاستملاكات وأبلغت اللجنة ان قيمة الاستملاكات لن تتخطى 30 مليون دولار على رغم ورود مبلغ ٢٠٠ مليون دولار في الخطة التي قدمتها الى مجلس الوزراء. وأضافت المصادر ان "وزراء القوات لم يتراجعوا عن ملاحظاتهم بل ناقشوا فيها وعلى هذا الأساس سوف يصار الى اقتراح نص معدل في الخطة خصوصاً لناحية ربط أي انتاج إضافي بخفض الهدر وعلى ان تكون كلفة أي انتاج إضافي صفرأ. كما لا تزال اللجنة تناقش الطاقة الموقّنة والدائمة".

## خفوضات الموازنة

في غضون ذلك، تهيأ وزير المال علي حسن خليل لوضع اللمسات الاخيرة على مشروع الموازنة المعدل بعد اجتماع يعقده لهذه الغاية مع الرئيس الحريري. وإذ قال في هذا الصدد "أنا جاهز"، لم يخف أنه أدخل خفوضات كبيرة جداً على النفقات، تزيد على المليار دولار بكثير من غير أن يكشف الرقم النهائي، وهذا يعني أن الخفض الذي ادخله على كل أبواب النفقات زاد عن الواحد في المئة الذي التزمته الحكومة في بيانها الوزاري، عملاً بتوصيات مؤتمر "سيدر". وعندما سئل خليل عن موعد البدء بمناقشة مشروع قانون الموازنة العامة في مجلس الوزراء، أجاب: "انتظروا لقائي مع رئيس الحكومة سعد الحريري". وعلم أنه وضع نصاً وجدول بخفوضات تطاول كل السلطات العامة، من الرئاسات الى الوزراء والنواب، الى موازنات معظم الوزارات، كما تشمل المخصصات، ومنها تلك العائدة الى الأجهزة الامنية. وهذه الإجراءات الموجهة على المستوى الرسمي لا يخفي خليل توقعه "أن تحدث مشكلة"، لكنه يؤكد "عدم التراجع عنها، وإلا فليؤمنا الأموال". وأحال خليل أمس على الامانة العامة لمجلس الوزراء مشروع قانون لإلغاء جميع الاعفاءات الجمركية الواردة في قانون الجمارك أو غيره من القوانين، وهي إعفاءات من عمر الاستقلال. ولم يستثن منها الا تلك التي تلاحظها الاتفاقات والمعاهدات الدولية المقررة قانوناً. وسط هذه الأجواء، التقى أمس النائب الأول لرئيس البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية يورجن ريجتيريك ونائب رئيس البنك بيار هيلبرون الرئيس الحريري والوزير خليل وجرى عرض للمشاريع المشتركة بين لبنان والبنك. وصرح ريجتيريك عقب زيارته لوزير المال: "سيكون هناك الكثير من الاستثمارات. ففي العام 2018 بلغت الاستثمارات 244 مليون أورو. ونحن نرغب في الاستمرار وتسريع العملية إذا أمكن ذلك". لكنه أضاف: "من أهم المواضيع التي تناولتها مع الوزير أن المؤشرات الاقتصادية الحالية تشير الى أزمة وشيكّة". وعن الإصلاحات التي يزمع لبنان تنفيذها، قال: "بحسب خبرتنا، ان الإصلاحات قد تكون مؤلمة لكن البديل منها مؤلم أكثر. ونعتقد انه بفضل الحكومة الحالية، لبنان مستعد لاتخاذ هذه الخطوات".

## نواب الحاكم

الى ذلك، التقى الرئيس الحريري مساء في السرايا رئيس "الحزب التقدمي الاشتراكي" وليد جنبلاط ورئيس "اللقاء الديموقراطي" النائب تيمور جنبلاط والوزير وائل ابو فاعور في حضور الوزير السابق غطاس خوري. وتجاوز اللقاء طابع الاطمئنان الى صحة الحريري، اذ فهم انه تناول الملفات الضاغطة داخلياً، كما موضوع تعيين نواب لحاكم مصرف لبنان الأربعة بعد انتهاء ولايتهم أو التمديد لهم، علماً ان هذا الموضوع سببت في جلسة مجلس الوزراء الخميس.